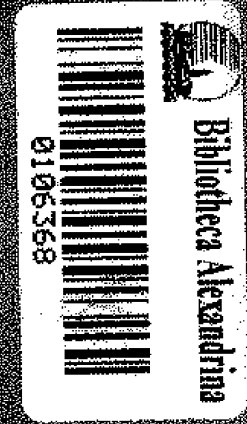


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٦٣)

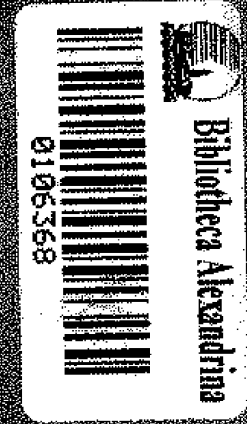


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٦٣)

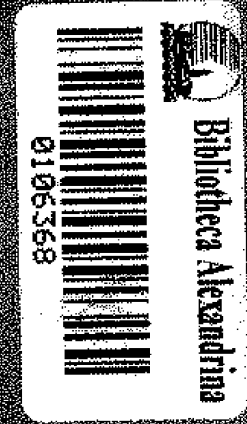


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٦٣)

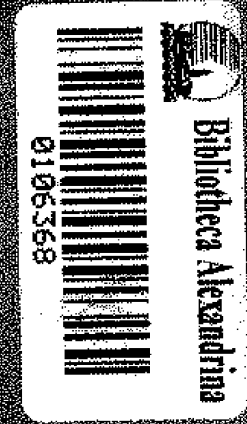


ملفوظات محمد صالح



الدراسة السودانية في القرنين

(١٩٥٢ - ١٩٠٢)

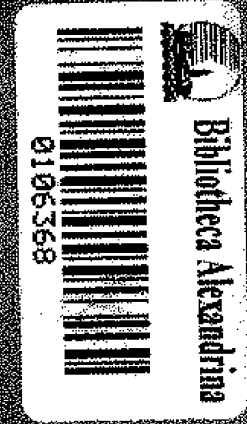


ملفوظات محمد صالح



الدراسة السودانية في القرنين

(١٩٥٢ - ١٩٠٢)

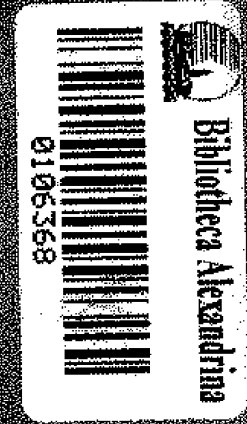


ملفوظات محمد صالح



الدراسة السودانية في القرنين

(١٩٥٢ - ١٩٠٢)

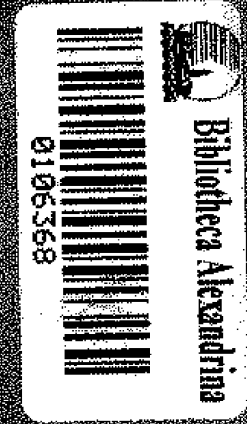


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٥٤)

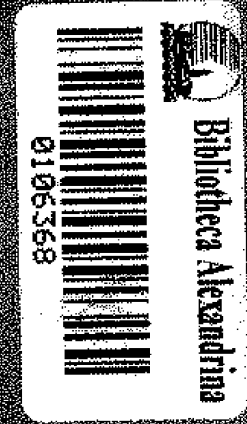


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٠٣)

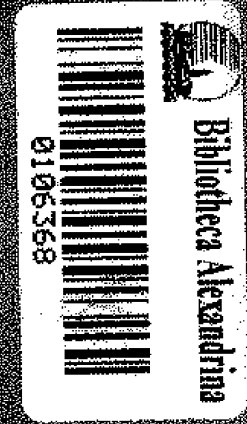


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٢ - ١٩٥٣)

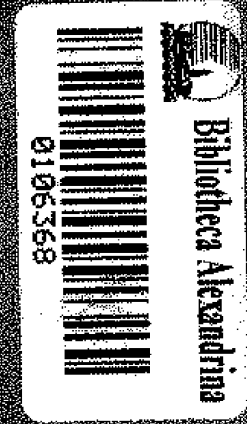


ملفوظات محمد صالح



الدراسة السودانية في القرنين

(١٩٥٢ - ١٩٠٢)



وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة.

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم.

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها. وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر. وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها».

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي.. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضي السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لادارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولاً عنها^(٦).

ويوضح ابراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدفعة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها إلى الأراضي السودانية، إلا أن الفرض منها كان إنجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة في طباعة سندات التي وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم^(٥) في مقال نشرته مجلة «الخرطوم» إلى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت إدارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك في هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة والتي بلغت قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم أثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية، وتم تعيينهم لإدارتها، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا وإبراهيم المطبعجي كاتباً ومسئولا عنها^(٦).

ويوضح إبراهيم المطبعجي كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير إلى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوي .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة أخينا الذي كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتي بأشغالها من عدمه، ونظرا لكونها هي في الأصل صنعتنا ولمعرفتي بجزء من أشغالها، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال، ولوقته تحرر لى باستلامها»^(٧).

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق إلى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية، فكان المسئولون في بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ «٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢» مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقترع عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولاً عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلاً نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولمّا بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها .»^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

وإذا كانت الأوامر قد صدرت بإنشاء مطبعة حروف في كريد فإن نصيب السودان كان مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها الى الأراضى السودانية، الا أن الفرض منها كان انجاز الأعمال الحكومية البسيطة من مطبوعات ودفاتر وتجليد - كما أنه قد عهد إليها بالاحتفاظ بمخزون الحكومة من الأدوات الكتابية وصرفه للوحدات الحكومية المختلفة .

وقد استعمل الجنرال غردون هذه المطبعة فى طباعة سندات التى وزعها للناس كنقد للتداول عندما شح النقد خلال حصار الخرطوم .

ويشير الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم^(٥) فى مقال نشرته مجلة «الخرطوم» الى مكان المطبعة أيام غردون ،

«وعلى ما نحسب كانت المطبعة الأميرية ملحقة بالترسانة ، أو على الأقل لم يكن موضعها بعيدا عنها . وكانت ادارة المطبعة تتكون من المطبعة ومخزن كبير للورق وورشة لتجليد الكتب والدفاتر . وقد طبع الأتراك فى هذه المطبعة دفاتر الحسابات وأوراق الدمغة وكل مستلزمات الحكومة من المطبوعات ، ولما اشتد حصار الخرطوم وشح النقد فى المدينة طبع غردون بوناته المشهورة التى بلغت قيمتها ستين ألف جنيه ، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدا من خزانة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ اصدارها .»

وعند سقوط الخرطوم اثر انتصار الثورة المهدية اهتمت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالمطبعة ، وأصدر خليفة المهدي شخصا أمرا بالمحافظة عليها ، وبحث عن عمالها السابقين وذوى الخبرة بالأعمال الطباعية ، وتم تعيينهم لادارتها ، كما أسند إليهم مسئولية حفظ الأدوات الكتابية وصرفها للوحدات الحكومية ، وصدر الأمر بتعيين مختار محمود أمينا و ابراهيم المطبعجى كاتباً ومسئولا عنها .^(٦)

ويوضح ابراهيم المطبعجى كيف تم التحاقه بالمطبعة فيشير الى أنه لم يكن يعمل بها قبل الحكم المهدوى .. «ولما بعد فتوح الخرطوم لما احتاج الحال لجمع خديمة المطبعة ولسبق وفاة اخينا الذى كان ناظرا بها سئل منى عن معرفتى بأشغالها من عدمه ، ونظرا لكونها هى فى الأصل صنعتنا ولمعرفتى بجزء من أشغالها ، عرفتهم بها وذلك أمام حضرة أمين بيت المال ، ولوقته تحرر لى باستلامها » .^(٧)

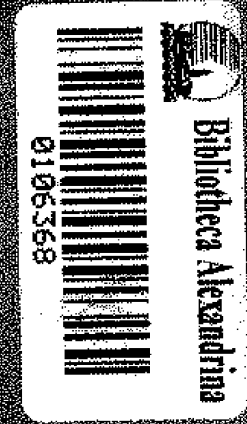
واقصر عمل المطبعة أول الأمر على صرف الأدوات الكتابية من حبر وورق الى الوحدات الحكومية دون أن تستأنف أعمالها الطباعية ، فكان المسئولون فى بيت المال يحيلون إليها طلبات الوحدات الحكومية فيتولى أمين المطبعة صرف الأدوات الحكومية ، ففي أكتوبر عام ١٨٨٦ « ٢٩ ذى الحجة ١٣٠٢ » مثلا نجد الأمر الكتابي يصدر من بيت المال

ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٠٣)

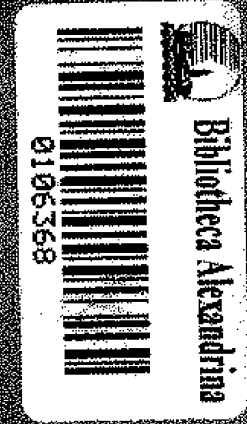


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٠٣)

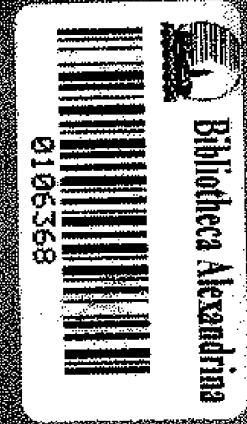


ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٠٣)



ملفوظات محمد صالح



المجلة السودانية للسلام والدراسات

(١٩٥٣ - ١٩٠٣)

